دور المؤسسات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة في تنمية اقطار المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)

د.طيب لحيلح
جامعة غرب كردفان . جمهورية السودان

مستخلص البحث

يتناول البحث موضوع الصناعات الصغرى و الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية اقتصادات ثلاث من دول المغرب العربي هي الجزائر وتونس والمغرب , وذلك من خلال عرض مساهمتها في خلق وظائف العمل وزيادة الناتج المحلي الخام , مع إفراد الجزء الأول للجانب النظري المتعلق بتعريف المنشأة الصغرى و الصغيرة والمتوسطة والكبيرة , وتطور فكرة الاعتماد على هذه المؤسسات في تطوير اقتصادات الدول النامية , مع عرض نماذج لدول اعتمدت على هذه المؤسسات وقطعت شوطا كبيرا في طريق التنمية.

هذا البحث يتعرض إلى النتائج المترتبة عن اتباع ثلاث من بلدان المغرب العربي (الجزائر , وتونس والمغرب) لهذه السياسة , وقد خلص إلى أن الوضع لم يتحسن إن لم نقل ازداد سوءا كما في حالة الجزائر .

Abstract

The applications of Micro, Small and Medium Industries Theory , to develop the economy and get rid of the unemployment became a general phenomenon even tough political philosophy that followed by states , that is disposed by the capitalist organization in order to arrive what is called the economic Globalization .

This paper apply the results of this policy which followed by three states of Arabic magreeb(Algeria. Tunisia and Morocco) .

The paper concludes that the situation doesn't become better if we don't say it becomes worst then ever likewise in Algeria .

مقدمة

المؤسسة الاقتصادية هي أي مشروع اقتصادي , بغض النظر عن ملكيته , عامة كانت أم خاصة , وبغض النظر عن طبيعة المنتوج الذي يقدمه , سلعة كانت أم خدمة , وبغض النظر عن النشاط الذي يمارسه , صناعة أم زراعة أم تجارة وبغض النظر كذلك عن حجمه , كبيرا كان أم متوسطا أم صغيرا . وقد تزايد الاهتمام في الجزائر في السنوات الأخيرة بما أصبح يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) وذلك لسببين : أولهما التخلي عن النهج الاشتراكي واعتناق المنهج الذي فرضه صندوق النقد الدولي وهو المنهج الرأسمالي . وثانيهما الاحصاءات المنشورة عن الدول المتقدمة الرأسمالية التي تظهر أن نسبة هذه المؤسسات الاقتصادية تمثل أكثر من 90% (1) من مجموع المؤسسات الاقتصادية في هذه الدول . وهذا البحث عن دور هذه المؤسسات في تنمية البدان الثلاث لايعني الاعتراف بصواب المنهج الرأسمالي – لأن موضوع الملتقى ليس المناهج الملائمة لتنمية هذه البلدان – وإنما هو محاولة لمعرفة مدى ضرورة الاعتماد على هذه المؤسسات من خلال تأثيرها على التنمية في هذه البدان , ومن خلال عرض بعض النماذج الناجحة في بعض دول العالم .

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد اتفاق على تعريف واحد للموسسات الصغيرة والمتوسطة , سواء بين المنظمات أو بين الدول

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند منظمة اتحاد بلاد جنوب شرق أسيا (ASEAN) تعرف هذه المنظمة الموسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي (2) :

- المؤسسة المصغرة *هي التي توظف ما بين 1 و 9 فردا
- المؤسسة الصغيرة هي التي توظف مابين 10 و 49 فردا
- المؤسسة المتوسطة هي التي توظف مابين 50 و 99 فردا
- المؤسسة الكبيرة هي التي توظف أكثر من 99 فردا .

2- تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (3) :

هي كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجيرا , ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقد أوربية (ECU) , أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقد اوربية . والتي - المؤسسة -لا تكون في حد ذا ا ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير

3- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (4)
- المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل ا من 15 إلى 19 فردا
- المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل ا من 20 إلى 99 فردا
- المؤسسة الكبيرة هي التي يعمل ا أكثر من 99 فردا .

4- أما بالنسبة للدول فهناك كذلك اختلافات في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة , فهناك دول تعتمد على معيار واحد فقط , قد يكون رأس المال أو العمالة , وهناك دول تعتمد على المعيارين معا :

أ/ فبالنسبة للدول التي تعتمد على رأس المال فقط نجد دولة الهند , حيث تعرف المشروعات المتوسطة بأ ا المشروعات التي لا تتجاوز استثمارا ا 750 ألف دولار في حين تعرف المشروعات الصغيرة بأ ا المشروعات التي لا تتجاوز استثمارا ا 65 ألف دولار أمريكي (5)

ب/ أما الدول التي تعتمد على المعيارين معا في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي كثيرة ولكنها تختلف أيضا فيما بينها في قيمة كل معيار .

- فالجزائر تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأ ا كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا , ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز رأس مالها 500 مليون دينار . كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (6)

- وأما مصر , فاتحاد الصناعات المصرية اشترط أن يكون رأس المال لا يتعدى 10.000جنيه وعدد العمال لا يتعدى 50عاملا

ويلاحظ من خلال التعريفات السابقة أن هناك تباينا في عدد المعايير وفي قيمة كل معيار , وهذا راجع إلى سياسة كل دولة التي تبنيها على أساس واقعها الداخلي وما وصلت إليه من تطور اقتصادي . فتصنيف المؤسسات تترتب عليه بعض الامتيازات التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحرم منها المؤسسات الكبيرة مثل الاعفاءات من الرسوم الجمركية على الصادرات أو على واردا ا من المواد الأولية أو تجهيزات الإنتاج , كما تتوسع هذه الإمتيازات إلى التمويل المطلوب لقيام هذه المؤسسات فتحصل على التمويل بدون فائدة أو بفائدة أقل من الفائدة التي تفرض على القطاعات الأخرى أو تقليل الضمانات اللازمة للحصول على التمويل .

ولأن الدول تختلف عن بعضها في حجم الموارد الاقتصادية وفي مستوى التطور الاقتصادي وفي الأهداف التي ترسمها كل دولة في خطة التنمية فإن كل دولة تضع تعريفا للمؤسسات الصغرى الصغيرة والمتوسطة يتناسب مع هذه المؤسسات الثلاثة , فالدول التي تعاني من بطالة مرتفعة وعدد سكان كبير ويكون هدفها هو امتصاص البطالة تعطي تعريفا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والصغيرة تركز فيه على كبر عدد العمال في هذه المؤسسات مثل الجزائر بينما الدول التي لا توجد لديها مشكلة بطالة بين أبنائها فتحاول تعريف المؤسسات المصغيرة والمتوسطة اعتمادا على حجم رأس المال .

وهناك دول فرضت عليها عناصر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) وذلك من قبل الاتحاد الأوربي حتى تتوحد النظرة الكلية في الجانبين الأوربي والمغاربي لماهية الأشياء والخطوات التي يجب سلوكها لتطوير الاقتصادات المغاربية على الطريقة الأوربية .

مبررات التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أدت المشكلات التي ظهرت عند اعتماد الدول النامية على المؤسسات الكبيرة في التنمية والتي منها :

1- انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في كثير من الدول وبالتالي صعوبة انشاء مؤسسات كبيرة قادرة على قيادة قطاع التنمية .

2- تخلف الفن الإنتاجي المسموح به للدول المتخلفة من طرف الدول المتقدمة التي احتكرت لنفسها الفن الإنتاجي المتقدم .

3- ضيق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية نظرا لانخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات المحلية الكبرى من منافسة المؤسسسات الكبرى الأجنبية التي استفادت من خبر ا الطويلة وفنهاالإنتاجي المتطور في إنتاج سلع رخيصة وذات جودة عالية لا تنافسها منتجات الدول المتخلفة .

ا يار المعسكر الاشتراكي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفياتي الذي كان يدعوا إلى تبني المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وانفراد المعسكر الرأسمالي بقيادة العالم .

4- وأهم من كل ما سبق هو تجارب الدول المتقدمة التي سبقت إلى الريادة ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من مؤسسا ا هي مؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة

هذه الأسباب وغيرها أدت إلى اقتناع أصحاب القرار السياسي في معظم دول العالم بضرورة التوجه نحو أسلوب الاعتماد على المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصغيرة وذلك لما له من ميزات أهمها (7) :-

1- لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وبالتالي فإ ا تناسب الدول المتخلفة التي تفتقر إلى التراكم الداخلي للأموال .

2- تساهم في التخفيف من حدة البطالة وذلك باستيعا ا للأشخاص الذين لا تتوفر فيهم شروط العمل في المؤسسات الكبيرة مثل السن والمستوى التعليمي وعدم وجود مناصب في المؤسسات الكبيرة حيث تبلغ نسبة العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان مثلا 70 % من القوة العاملة (8).

3- عدالة التنمية من جهة أ ا يمكن أن تقوم في أي منطقة بسبب عدم حاجتها إلى عمال كثيرين أو رؤوس أموال ضخمة أو إطارات على أعلى مستوى من التدريب بحيث لا يوجدون إلا في التجمعات السكنية الكبرى , ومن هذه الجهة فإ ا تحد من هجرة سكان الأرياف نحو المدن .

4- تساهم في تعبئة المدخرات التي لا تجد طريقها إلى المصارف سواء لأسباب عقائدية أو لسبب انخفاض الوعي المصرفي , حيث تجد هذه المدخرات طريقها للإستثمار في مؤسسات أهلية أو مؤسسات خاصة فردية .

5- تنتج بتكاليف منخفضة بسبب انخفاض الأجور في هذه المؤسسات من جهة واعتمادها على المدخلات المحلية من جهة أخرى , فقد أثبت الدراسات أن الأجور في المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر تقل عن الأجور في المؤسسات الكبيرة بنسبة 50% (9)

6- المكان المناسب للإبتكارات وذلك بسبب قلة العمليات التي تجري أثناء العمل في هذه المؤسسات إضافة إلى بساطة الآلات والأجهزة المستعملة فيها وهو ما يمكن الأشخاص العاملين فيها من أن يصبحوا محترفين بعد فترة وأن يتجاوزوا فترة الاحتراف إلى مرحلة الإبداع باختراع طرق جديدة أو تجهيزات جديدة لتحسين أداء العمل وتجويد المنتوج وقد دللت الدراسات في أمريكا على أن 98% من المخترعات والأفكار المطورة جاءت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليست الكبيرة (10).

7- دعم المؤسسات الكبيرة سواء فيما يتعلق بتوفير المنتجات نصف التامة كما هو الحال في اليابان حيث لا تقوم المؤسسات العملاقة المعروفة سوى بتجميع منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد أن تكون قد اتفقت مسبقا عي طريق التعاقد من الباطن على تصنيع أجزاء السلعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في اليابان أو خارجه , كما تقدم هذه المؤسسات دعما للمؤسسات الكبيرة عندما تقوم بدور الموزع للسلعة أو تتخصص في خدمات ما بعد البيع للمستهلكين

مجال عمل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

إن المزايا السابقة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لا تعني بحال من الأحوال القول بعدم أهمية المؤسسات الكبيرة , لكنها تعني أن للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة دورا مهما في التنمية الاقتصادية إلى جانب المؤسسات الكبيرة وأن لكل نوع من هذه المؤساسات مجالاته التي يتخصص فيها .

أ/ مجالات تخصص المؤسسات الكبرى

يكون وجود المؤسسات الكبرى ضروريا في ا الات الآتية :-

1- الأنشطة التي تتطلب إنتاجا كبيرا : فعلى الرغم من ضرورة تنوع الإنتاج كتجاوب مع تنوع الطلب تلبية لحاجات متنوعة ومتزايدة فإن بعض السلع حتى داخل التنوع تنتج بكميات كبيرة وعلى نفس النمط مما يستدعي وضع الآلات وفق ترتيب معين لا يتم تغييره إلا بعد مضي مدة طويلة , وهذا يسمى بالإنتاج حسب السلسلة , ولأن الإنتاج يحتاج إلىمراحل عديدة يستدعي التنظيم العلمي للعمل أن تكون متواصلة وليست منفصلة فإن الصواب هو أن يتم تجميع هذه العمليات والعدد الكبير من العمال اللازم للقيام ا في مؤسسة واحدة , ويظهر هذا جليا في صناعة الطائرات وصناعة السيارات والآلات المعمرة الأخرى .

2- الأنشطة التي تتطلب كثافة رأسمالية عالية : في بعض الأنشطة يتطلب الحصول على عائد مجز القيام باستثمارات ضخمة في مجال رأس المال الثابت المتمثل في الآلات والتجهيزات اللازمة للصناعة , كصناعة البترول مثلا أو مؤسسات النقل الجوي حيث لا يمكن لأي مؤسسة تنشط في أحد هذه الميادين أن تعمل بعدد قليل من العمال أو عدد قليل من التجهيزات أو الطائرات .

ب/ مجالات تخصص المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

تقوم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بوعين من الأنشطة :

1- الأنشطة التابعة : وهي الأنشطة التي ترتبط فيها المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بعلاقات مباشرة مع المؤسسات الكبيرة , ويتوقف حجم النشاط في المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على حجم النشاط في المؤسسات الكبيرة مثل أن تعهد مؤسسة كبيرة تصنيع بعض الوصلات أو بعض القطع التي تدخل في تصنيع منتوج هذه الؤسسة الكبيرة إلى مؤسسات أصغر أو تسمح بتولي خدمات ما بعد البيع كصيانة السيارات والثلاجات .... وغيرها .

2- الأنشطة المستقلة : وهي الأنشطة التي لا ترتبط فيها المؤسسة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسسة الكبيرة بل تكون منافسة لها وتتغلب عليها لعاملين إثنين :

أ/ حجم السوق . إذ حينما يكون حجم السوق صغيرا فإنه لا مجال لعمل المؤسسات الكبيرة لأن السوق لا يحتاج إلا إلى كمية قليلة , وهو مالا تستطيع المؤسسة الكبيرة إنتاجه مع تحقيق عائد موجب , عكس المؤسسة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة .

ب/ تغير أذواق المستهلمين . ففي قطاع المنتوجات أو الخدمات التي يتميز الطلب عليها بالتذبذب بسبب أذواق المستهلكين لا مجال كذلك للمؤسسات الكبيرة بل يكون مجال عمل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي بحسب طبيعتها تستطيع التكيف مع أذواق المستهلكين وتغير من منتجا ا مع تغير أذواق المستهلكين , وتكون مجالات هذه الأنشطة هي الصناعات التحويلية سواء الغذائية منها أو الملابس .

مما تقدم يتبين لنا أن الاهتمام بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لا يعني إ اء المؤسسات الكبيرة إنما يعني وضع الأمور في نصا ا , فالمجالات التي تحتاج للمؤسسات الكبيرة لابد من إنشاء المؤسسات الكبيرة للعمل فيها , والمجالات التي تحتاج للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لا بد لها من هذه المؤسسات . وحتى داخل قطاع هذه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يمكن أن تحدد المجالات التي يعمل فيها كل نوع من المؤسسات الثلاث حتى نتجنب الهدر في امكانات الاقتصاد .

تجارب بعض الدول

اتجهت كثير من الدول ومنذ مدة طويلة نحو إقامة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي حيث أصبح هذا القطاع أكبر القطاعات في اقتصاديات البدان المتقدمة , وفيما يلي استعراض موجز لتجربتين ناجحتين واحدة في العالم المتقدم وأخرى في العالم المتخلف .

1- تجربة اليابان (11)

مر الاقتصاد الياباني بأربع مراحل :

المرحلة الأولى من 1945 – 1955 وهي مرحلة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية .

المرحلة الثانية من 1955 – 1970 وهي مرحلة النمو , وتعتبر المرحلة الذهبية للاقتصاد الياباني حيث كان معدل النمو يصل إلى 10% سنويا .

المرحلة الثالثة من 1970 – 1975 وهي مرحلة التأقلم مع الهزات العنيفة في الاقتصاد العالمي الناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات في عام 1973 وما بعدها .

المرحلة الرابعة هي التي تمتد من 1975 وحتى الآن وهي فترة النمو المتوازن .

بنت اليابان ضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل أفقيا ورأسيا وأماميا وخلفيا مكونة فيما بينها تلك المؤسسات العملاقة .

وكان لاعتماد اليابان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 99.7% من عدد المؤسسات وتشغل 70% من اليد العاملة كقاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية أن انخفضت البطالة وزاد الإنتاج وتحققت مشاركة ومساهمة الأفراد والأقاليم المختلفة في الناتج المحلي ومعدلات تراكم رأس مال يتناسب مع التنمية التي يشهدها اليابان .

وكانت الخطوات التي وضعها السياسيون في اليابان من أجل إقامة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي

أ/ وضع تعريف واضح لهذه المؤسسات حيث عرف القانون المسمى (القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذي عدل في عام 1999 , عرفها على النحو التالي:

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعة	300	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50	50 أو أقل
الخدمات	100	50 أو أقل

ب/ التمويل . تحضى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعدد مصادر التمويل وأهمها :

- البنوك التجارية : وهي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- هيئات التمويل الحكومية : فهناك هيآت حكومية كثيرة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها هيئة تمويل المؤسسات الصغيرة وهيئة التمويل الوطنية .... وغيرهما .
- مؤسسة ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمتلك 52 فرعا في مختلف أرجاء الإمبراطورية .

ولا شك أنه من خلال نظام التمويل هذا سيكون الحصول على التمويل سهلا .

ج/ الدعم الفني . تم إنشاء نظام للدعم الفني للمؤسات الصغيرة والمتوسطة يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الارشادية , وتشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية . ومن أهم خدما ا :

- الرد على استفسارات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- دراسة الوضع القائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتغلب على العقبات التي تواجهها .
- دراسة المواقع المناسبة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

د/ التدريب : أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمؤسسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم ا معهد الصناعات الصغيرة للتسيير والتكنولوجيا , وتشتمل هذه البرامج عل :-

- برنامج تدريب المديرين , وذلك لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- برنامج التدريب الفني لإكساب مهارة للعاملين في قطاع الممؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لرفع مستواها .

هـ / التسويق . توجد في اليابان هيآت حكومية تعمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على غزو الأسواق الدولية بمنتجا ا , وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المؤسسات ومساعد ا في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج . وفي نفس الإطار تنشر الحكومة اليابانية , وبشكل دوري , خططها بشأن مشتريا ا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية إتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصوول على العقود الحكومية .

هـ / الاعفاء من الضرائب . سنت الحكومة اليابانية قوانين عديدة تتعلق بإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من كثير من أنواع الضرائب التي تعتبر عائقا أمام انتشار وتطور هذه المؤسسات .

و/ الحماية من الإفلاس .تعتبر سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات المهمة الموجهة لتشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , ويمكن لهذه المؤسسات الانضمام إلى هذا النظام عن طريق مساهمتها بقسط تأمين يدفع شهريا تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسداد ديون المؤسسسة المتعثرة المؤمنة .

ز / نظام الشركات التعاونية . وهذه الشركات مملوكة بالكامل لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل في مجال شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج وفي مجال تسويق المنتجات والتوزيع والنقل ونقل التكنولوجيا .

هذه هي تجربة اليابان في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وهي التي قاد ا إلى أن تكون ثاني أقوى دول العالم اقتصاديا , حيث نلاحظ أن تدخل الدولة كان واضحا ومنذ البداية بالرغم من أن الدولة لا تمتلك أسهما في رأس مال هذه المؤسسات .

2/ التجربة الهندية (12).

أدى تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة في الهند إلى أن تصبح هذه الصناعات حجر الزاوية في السياسة الصناعية الهندية . وقد اعتبرت هذه الصناعات ضمن صلاحيات حكومات الولايات , فيما تركزت جهود الحكومة المركزية على صياغة البرنامج العام المتعلق بتطوير هذه الصناعات , مع الإسهام بجزء من رأس المال الذي تحتاجه الولايات لتنفيذ هذا البرنامج . وقد اتسمت هذه التجربة بالسمات الآتية:

أ/ انتهاج الحكومة لسياسات مزدوجة من خلال التدابير الحمائية التشريعية لتلك الصناعات للحد من انتاج المؤسسات الصناعية الكبيرة مع فرض الضرائب عليها بما يساعد الصناعات الصغيرة التي تنتج نفس السلع من تصريف سلعها من جهة والاستفادة من الضرائب المفروضة على الصناعات الكبيرة في تنمية الصناعت الصغيرة .

ب/ اعتبار أكثرمن 1200 نوع من النتوجات حكرا على الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك المنتوجات, مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات للمؤسسات الحكومية من المؤسسات الصناعية الصغيرة .

ج/ انشاء المراكز التدريبية لإعداد القوى العاملة وتأهيلها للعمل في الصناعات الصغيرة .

د/ انشاء مكتب للتشييد الصناعي والمالي لدعم المشاريع التي تتعرض للصعوبات الاقتصادية والمالية لتتجاوز محنتها .

هـ / وضع نظام للإعفاءات الضريبية على الصناعات الصغيرة يتناسب عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر .

و/ الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة مثل اليابان في مجال خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والاتجاه نحو تحديث التكنولوجيا وتطوير نظم الإنتاج والإدارة في هذه الصناعات .

هذه هي ملامح التجربة الهندية التي جعلتها تنتقل من دولة منخفضة الدخل إلى دولة متوسطة الدخل , حيث بلغ إنتاج المسؤسا ت الصناعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة 50% من إجمالي الإنتاج الصناعي في الهند (13) .

بنية القطاع الصناعي* في دول المغرب العربي (الجزائر – تونس – المغرب)

أ/ حسب فئات حجم الصناعة

يوضح الجدول رقم (1) بنية القطاع الصناعي في دول المغرب العربي الثلاث حسب فئات الحجم

الجدول رقم (1)

تقسيم الصناعات حسب فئات الحجم في دول المغرب العربي (الجزائر – تونس – المغرب)

نوع المؤسسات / البلد	مؤسسات صغرى أقل من 10 عمال		مؤسسات صغيرة مابين 10 – 49 عاملا		مؤسسات متوسطة من 50 إلى 199 عاملا		مؤسسات كبيرة 200 عاملا فأكثر		الموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
الجزائر في عام 1991	20797	92.40	1418	6.3	158	0.7	135	0.6	22507
تونس في عام 1999	3441	36.8	3490	37.4	2147	23	256	2.8	9324
المغرب في عام 1999	2319	36	2500	38	1202	18	489	2	6510

المصدر : لجزائر . دمدوم كمال . مرجع سابق. تونس . منظمة اليونيدو من موقها على الإنترنت www.excageUNIDO.org المغرب . El Mostafa Bouazzaoui . Emploi et creation des PME au maroc oriental من موقع على الإنترنت : www.solidarite.devloppe.free.fr

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن المؤسسات الصغرى تمثل نسبة عالية في الجزائر وقليلة في تونس والمغرب وهذا يفسر بأحد احتمالين :

الاحتمال الأول كون التجربة الجزائرية في بدايتها (في 1991) ولذلك لم يغامر رجال الأعمال الخواص بإنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة بسبب معرفتهم البسيطة بأمور إدارة المؤسسات الأكبر حجما وكذلك عدم تمكنهم من الحصول على التمويل اللازم نتيجة لنقص الضمانات عندهم , ومن هذا المنطلق تعتبر الجزائر متخلفة عن تونس والمغرب .

الاحتمال الثاني أن يكون هذا هو الوضع الذي يجب أن يكون عليه توزيع الصناعات بين الأحجام المختلفة وبالتالي فإن تونس والمغرب تسيران في اتجاه خطأ , ومما يرجح هذا الاحتمال هو أن ظاهرة الجزائر تتفق مع ما هو سائد في الدول المتقدمة حيث تظهر الإحصاءات أن نسبة المؤسسات الصغرى في الدول المتقدمة لا تقل عن 90% فهي مثلا 94.8 % في إسبانيا و 93.5 % في فرنسا و 90.6% في إيطاليا (14).

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن 99.4 % من المؤسسات الصناعية في الجزائر تتبع القطاع الخاص الوطني في تونس فإن القطاع الخاص يستحوذ على أغلب المؤسسات الصناعية , ويشارك رأس المال الأجنبي في في ملكية 15% من المؤسسات منها 57.35 % مملوكة ملكية تامة (100%) للأجانب (15) أما المغرب فساهم بنسبة كبيرة أيضا وإن كانت لا تصل إلى المستوى في تونس

ب/ حسب الأنشطة المختلفة

يوضح الجدول التالي توزع الصناعات المختلفة على الفروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة

الجدول (2)

توزع الصناعات على الأنشطة الفرعية

القطاع / الدولة	الجزائر 1991		المغرب 1999		تونس 1999	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%
ص . منجمية	455	2	-	-	-	-
ص. حديدية ومعدنية وكهربائية والإلكترونية	2031	9.8	1080	17.94	387	4.26
ص. مواد البناء	2213	9.9	-	-	-	-
ص . كيماوية	643	2.87	1942	32.26	172	1.90
ص . غذائية	7582	33.87	1590	26.41	480	52.93
ص . النسيج والملبوسات الجلدية	4705	21.02	1408	23.39	2330	25.69
ص. الخسب والفلين	3334	14.90	-	-	-	-
ص . أخرى	1419	6.34	-	-	1380	15.22
الموع	22382	100	6020	100	9069	100

المصدر : الجزائر : لرقط فريدة , بوقاعة زينب . مصدر سابق . ص 7

المغرب : El moustafa Bouazzaoui . op .cit

تونس UNIDO . op .cit

يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة الصناعات الغذائية في الدول الثلاث وهذا شيء طبيعي نظرا لما تمتاز به هذه الصناعات من أهمية اقتصادية لدى طبقات الشعب المختلفة ولما لها من أهمية اقتصادية بالنسبة للمستثمرين من خلال الطلب الكبير عليها من طرف أفراد الشعب خاصة وأن هذه الدول الثلاث تعتمد على القطاع الزراعي أكثر من اعتمادها على القطاعات الأخرى باستثناء الجزائر التي تعتمد على المحروقات .

كما يلاحظ أن تونس تتفوق على الجزائر والمغرب في نسبة صناعة النسيج والملبوسات الجلدية , وهذا بفضل تبني تونس سياسة صناعات التصدير التي أملاها عليها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية , حيث يتم تصدير 65% من إنتاج القطاع , لأن هناك 1585 مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة من 2330 لا تنتج إلا للتصدير , ويسيطر الأجانب على ملكية هذا النشاط حيث يمتلكون 76% من إجمال المؤسسات العاملة في قطاع النسيج والألبسة الجاهزة (16) . إلا أن هذا القطاع عرف تقهقرا بعد ذلك وحقق نموا بالسالب (1.5-) ولم تستطع كثير من المصانع بيع منتوجا ا المصدرة إلى الاتحاد الأوربي على وجه الخصوص بسبب المنافسة القوية من طرف صناعات دول أوربا الشرقية والصين التي تنخفض فيها تكلفة العمل , ففي سنة 2003 تم غلق 17 مصنعا بين صناعات متوسطة وكبيرة , وتسبب الغلق في فقد 8000 موظف لوظائفهم (17).

وتأتي المغرب بعد تونس في نسبة مؤسسات النسيج والملبوسات الجاهزة إلى مؤسسات القطاع الصناعي الصغرى والصغيرة والمتوسطة حيث تمثل 23.39 % وتعتمد على الإنتاج للتصدير مثلها في ذلك مثل تونس , حيث تمثل صادرا ا نسبة 33% من الصادرات , كما يمتلك الأجانب نسبة معتبرة من هذه المؤسسات .

بنية التشغيل في القطاع الصناعي

أ/ حسب فئات الحجم

تعاني الدول المغاربية الثلاث من معدل بطالة مرتفع حيث سجلت الجزائر 30% والغرب 40% وتونس 14% (حسب الطريقة الأوربية في تقدير عدد العاطلين عن العمل) (18) ولذلك أخذت هذه الدول الثلاثة بنصائح خبراء الدول الرأسمالية وخاصة خبراء الاتحاد الأوربي وخبراء المؤسسات الرأسمالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار والتنمية المشيرة بضرورة الاعتماد على الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لحل مشكلة البطالة والاعتماد على القطاع الخاص لتنمية الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة . وسيتضح من خلال الجداول الآتية اختلاف مساهمة الصناعة في التوظيف من حجم إلى آخر ومن نشاط فرعي إلى آخر ومن دولة إلى أخرى . ويبين الجدول رقم (3) الوزن النسبي للصناعة في القطاع وكذلك نسبة العمالة داخل كل صناعة في الدول الثلاث .

الجدول رقم (3)

توزيع العمالة الصناعية على المؤسسات حسب فئات الحجم في (الجزائر – تونس - المغرب)

الدولة الصناعة	الجزائر في 1991		المغرب في 1999		تونس 1999	
	نسبة الصناعة	نسبة القوة العاملة	نسبة الصناعة	نسبة القوة العاملة	نسبة الصناعة	نسبة القوة العاملة
الصغرى	92.4	11.3	36	3	36.8	غير متوفرة
الصغيرة	6.3	5.9	38	16	37.4	غير متوفرة
المتوسطة	0.6	5	18	30	23	غير متوفرة
الكبيرة	0.7	77.8	2	51	2.8	غير متوفرة
اموع	100	100	100	100	100	

يظهر من خلال الجدول رقم (3) أن مقولة الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تمتص البطالة مقولة خاطئة وخاصة في الجزائر , فأكثر من 77% من القوة العاملة موظفة في قطاع الصناعات الكبيرة , وفي المغرب 51% , ويلاحظ كذلك عكسية العلاقة بين نسبة حجم العمالة وحجم الصناعة وخاصة في المغرب . وهذا عكس ما هو موجود في الدول المتقدمة , ففي اليابان مثلا توظف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 64% من القوة العاملة (19)

ب/ حسب الأنشطة الصناعية الفرعية

يوضح الجدول التالي توزع العمالة على أنشطة الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول الثلاث

الجدول رقم (4)

توزع العمالة على الأنشطة الصناعية الوحدة : نسبة مئوية

فرع النشاط / الدولة	الجزائر 2002	المغرب 1999	تونس 1999
الصناعات الغذائية	25.7	25	9.72
الصناعات التعدينية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية	15.7	15	8.06
صناعة مواد البناء	17.8	غير متوفرة	غير متوفرة
صناعة الخشب والفلين	13.6	غير متوفرة	غير متوفرة
الصناعات الكيماوية	غير متوفرة	26	غير متوفرة
صناعة النسيج والملبوسات الجاهزة	غير متوفرة	26	57.6
صناعات أخرى	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

المصدر :

الجزائر : دمدوم كمال . مرجع سابق . ص 4 .

المغرب : El moustafa Bouazzaoui . op . cit

تونس : UNIDO. op . cit.

يلاحظ من خلال الجدول أن العمالة في الجزائر تتوزع بنسب متقاربة على مختلف الأنشطة في الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وذلك حسب أهمية منتجات الصناعة في الاستهلاك الوطني , فقد رأينا من الجدول رقم (2) أن الصناعات الغذائية تشكل 33.87 % من إجمالي الصناعات محل الدراسة وهي أعلى نسبة , وهنا كذلك فهي توظف أعلى نسبة 25.7 % . ومعلوم أن الصناعات الغذائية تستعمل دائما مواد خام محلية بصورة كبيرة أي أ ا تستفيد من الاقتصاد الوطني في حصولها على المدخلات وتفيد الاقتصاد عن طريق مده بإنتاجها . ونظرا لحجم السكان الكبير في الجزائر وطبيعة أغلب السلع الغذائية يمكن القول أ ا تنتج للإستهلاك المحلي وليس للتصدير. .

أما تونس والغرب فإن أكبر قطاع فيهما هو قطاع صناعة النسيج والملبوسات الجلدية , ومعروف أن تونس والغرب دول لا تنتج القطن ولا ما ثروة حيوانية كبيرة لتنتجا الملبوسات الجلدية كما أن الطلب المحلي بالتأكيد لن يكون على الملبوسات بصورة أكبر بحكم أن المغرب فيها 5 مليون فقير (20) أي حوالي 17% من إجمالي السكان , وهذا ما يدفع إلى القول بأن هتين الدولتين تستوردان المواد الخام لتصنع داخل أراضيهما وفي مصانع مملوكة للأجانب ثم يعاد تصدير المنتجات إلى الخارج وخاصة إلى السوق الأوربية المشتركة كما أشير إليه سابقا , وهذه سياسة خاطئة لأن وجود قطاع كبير تابع للخارج من شأنه أن يشكل خطورة ويرهن الاقتصاد الوطني كله للخارج , وهذا ما حصل في تونس عندما لم يستطع قطاع النسيج والملبوسات الجلدية منافسة منتجات الصين وأوربا الشرقية فتم غلق الكثير من مصانع التسيج وتسريح ما يزيد عن 8000 عامل وموظف , ولأن الصادرات التونسية تعتمد على هذا القطاع بنسبة تفوق 48% فمن شأن هذا الإ يار في قطاع أن يقضي على دخل المواطنين ودخل الاقتصاد .

مساهمة الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي (P.I . B)

يوضح الجدول رقم (5) مساهمة الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة محليا

الجدول رقم (5)

مساهمة الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (PMI) في إجمالي الناتج المحلي عام 1998

الدولة / البيان	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	مساهمة الفلاحة %	مساهمة الصناعة %	مساهمة الخدمات %	إجمالي المساهمة %
الجزائر	47.3	9.7	9.5	20	39
تونس	20	10	5.7	30	45.7
المغرب	35.5	13.2	6.4	26	45.6

المصدر : www.diplomatique.gouv.fr

يتضح من خلال الجدول أن مساعمة قطاع الصناعات الصغرى والصغيرة والمتو سطة في إجمالي الناتج المحلي في تونس بالأرقام المطلقة أقل منه في أي دولة أخرى , وذلك بحكم صغر حجم الدولة جغرافيا وقلة عدد السكان (تمثل ثلث سكان أي من الدولتين الأخريين 10.000.000نسمة) وقلة الموارد الطبيعية .

أما الملاحظة الثانية فهي ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في النايج المحلي التونسي , ولكن يتوقع انخفاض هذه المساهمة برفع الحظر الاقتصادي والجوي عن ليبيا مما يؤدي إلى قلة استخدام الليبيين لتونس كمنطقة عبور سواء الباضائع أو الأشخاص .

والملاحظة الثالثة فهي أن مساهمة الصناعة في الجزائر أكبر منها في أية دولة أخرى , وهذا ما يؤدي إلى القول بأن الجزائر تسير في طريق أكثر استقامة من الذي تسير فيه تونس أو المغرب , على اعتبار أن الصناعة تمثل الأساس في ازدهار الفلاحة والخدمات

ولكن إذا قارنا إمكانات الجزائر الاقتصادية والبشرية الهائلة بإمكانات المغرب أو تونس المتواضعة وتاريخ الجزائر في مجال المخططات الهادفة إلى استغلال الإمكانات الاقتصادية لتحقيق أعلى ناتج داخلي مع تاريخ تونس والمغرب في نفس ا ال لكان على الجزائر أن تتطور بمعدل أسرع من المعدل الذي تتطور به كل من المغرب وتونس لكن الاحصاءات تدل على أن إجمالي الناتج المحلي يتطور في تونس والمغرب بمعدلات أعلى منه في الجزائر

الجدول رقم (6)

تطور إجمالي الناتج المحلي الوحدة : مليار دولار

الدولة / السنة	1994	1998	نسبة الزيادة %
الجزائر	42	47.3	12.62
المغرب	31	35.5	14.52
تونس	16	20	25

المصدر : لسنة 1994 . إبراهيم محمود عبد الراضي . حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة . المكتب الجامعي الحديث 2005 . ص 19 – 20

لسنة 1998 . www.diplomatique.gouv.fr

يلاحظ بأن الاقتصاد الجزائري هو الأكثر تخلفا في مجموعة الدول المغاربية الثلاث حيث ظل ينمو بمعدل 3.16 % سنويا في الفترة ما بين 1994 و 1998 أما الاقتصاد المغربي والتونسي فقد حققا معدلين أفضل من معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث سجلا 3.63 %

و 6.25 % على التوالي خلال نفس الفترة . وقد تدنى الاقتصاد الجزائري أكثر بعد سنة 1998 إلى الحد الذي أصبح 40% (21) من الشعب الجزائري أي 12.000.000 نسمة يعيشون تحت خط الفقر أي يحصلون على أقل من دولار واحد في اليوم .

مشاكل الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

تنقسم المشاكل التي تعاني منها الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى قسمين

القسم الأول : المشاكل الناتجة عن منبت الفكرة .فكرة الاعتماد على الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فكرة قديمة ورأينا كيف أن اليابان أخذ ا منذ اية الأربعينات وطور ا اقتصاده بعد أن اقتنع بضرور ا وبفائد ا , ولكنها في العالم العربي بصورة عامة والمغرب العربي بصورة خاصة فكرة اقترحتها الدول الرأسمالية ومؤسسا ا على الدول العربية ومنها الدول المغاربية واعتبر تنفيذ هذه الفكرة شرطا من شروط الانضمام إلى ما يسمى باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي لا يقبل بأن تكون هذه الصناعات ملكا للدولة بل لا بد أن تكون مملوكة ملكية خاصة , وأن القطاع الكبير يجب أن يصفى لحساب هذه القطاعات الصغيرة التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الصناديق المشتركة التي تقوم بدعم هذه الصناعات , وكذلك من خلال المكاتب التي تتابع تنفيذ هذه التجارب . وهذا يذكرنا ببرامج الصناعات المصنعة والمؤسسات الكبيرة التي طبقت تحت إشراف خبراء الاشتراكية الأجانب دون مراعاة خصوصيات بلداننا ولا مستوى التطور الذي وصلنا إليه فكانت النتيجة هذا الحصاد المر .

القسم الثاني : مشاكل موضوعية .

هناك مشاكل موضوعية تعترض هذا النوع من الصناعات وخاصة في المغرب والجزائر , وأهمها :

1- صعوبة الحصول على التمويل اللازم . توجه هذه الصناعات مشكلة التمويل سواء في مرحلة الحصول على التمويل , حيث لا تتوفر الضمانات التي تشترطها المصارف لتقديم التمويل , أو في مرحلة سداد القرض حيث ترتفع الفوائد على القروض وخاصة في المغرب حيث تقرض البنوك بسعر فائدة قدره 12% (22)

2- التأخر في دراسة الملفات . هذا العامل يعتبر عاملا في بطء نمو الصناعات في دول المغرب العربي الثلاث ففي دراسة أجريت (23)عن الوقت اللازم للإنتهاء من دراسة ملف والرد على صاحبه إما بالموافقة أو الرفض تبين أن أسوأ دولة هي الجزائر بمعدل 390 يوما , يليها المغرب 150 يوما ثم تونس 10 أيام فقط . والتأخر في دراسة الملف بالإضافة إلى تسجيل بطء نمو الصناعات يؤدي بالشخص إلى صرف النظر عن إقامة المشروع من أساسه .

3- قلة الإطارات المسيرة لهذا القطاع . فقلة الإطارات تؤدي إلى سوء التسيير ومن ثم تبديد الموارد وربما فشل المشروع , وقد دلت الدراسات على أن الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الجزائر تمثل 99.4 % ولا يوجد ا سوى 12.7 % من مجمل الإطارات العاملة في القطاع الصناعي (24)

4- صعوبة المنافسة في الأسواق الخارجية . وصعوبة المنافسة ناتجة عن قلة تجربة الصناعة في الدول الثلاث ولأ ا تنتج بتكاليف كبيرة ونوعية رديئة فلا تستطع منافسة منتجات الدول الأخرى التي بنت صناعتها منذ مدة على هذا النوع من الصناعات ورعتها إلى أن أصبحت قادرة على المنافسة الدولية مثل الصين ودول أوروبا الشرقية ودول جنوب شرق آسيا , ولذلك فشلت تونس في منافستها مع الخارج في مجال المنسوجات فأغلقت المصانع وشرد حوالي 8000 عامل (25)

هذه هي أهم المشاكل التي تعانيها الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي الثلاث , وإذا كانت هناك نتيجة نستنتجها من خلال هذا البحث الصغير فهي القول بأن هناك توجها لدى هذه الدول في الاعتماد على الصناعات الصغرى والصغيرة والوتوسطة كمحرك للصناعة الوطنية وممتص للبطالة التي تعاني منها هذه الدول ولكن النتيجة التي حصلت عليها بعد مدة طويلة من التطبيق ليست في مستوى الجهودات المبذولة وليست في مستوى الطموحات والآمال المنتظرة , واحتمال فشل التجربة أكبر من احتمال نجاحها بسبب عدم احتضا ا من قبل مجتمعات الدول الثلاث , بل فُرضت عليها من قبل المؤسسات الرأسمالية كشرط للتعاون مع هذه الدول .

الهوامش

(1) مركز المشروعات الدولية . أحمد فاروق غنيم . المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين ومستخدمين لحقوق المؤلف . من موقع على الإنترنت: www.cipe-arabia.org

(2) لرقط فريدة . بوقاعة زينب . بوروبة كاتية . دور المشاريع الصغيرة والمتوسكة في اقتصاديات الدول النامية ومعوقات تنميتها . الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية . جامعة فحات عباس . سطيف . 25-28 ماي 2003

(3) حسين رحيم .تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , تشخيص ومعترحات . الدور التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية . جامعة فرحات عباس . سطيف 25-28 ماي 2003

(4) محمد عبد الحليم عمر . التمويل عن طريق القنوات غير الرسمية . الدورة التدريبية التي سبقت إليها الإشارة مباشرة .

(5) ثائر العاني .تنمية المصانع الصغيرة , مدخل أساس لحل مشكلة البطالة في العراق . من موقع على الإنترنت : www.berc.iraq.com

(6) حسين رحيم . المرجع السابق.

(7) إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية . مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية . أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة . من موقع على الإنترنت : www.oic-oic.org
(8) المرجع السابق مباشرة .
(9) دمدوم كمال . دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجهاز الصناعي المتميز بالثنائية . الدورة التدريبية المشارإليها أعلاه .
(10) عثمان حسن عثمان . مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية . الدورة التدريبية المشار إليها أعلاه .
(11) إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية . مرجع سابق.
(12) تمويل الصناعات الصغيرة في العراق . من موقع على الإنترنت : www.berc.iraq.com
(13) من موقع على الإنترنت : www.eleph.org
(14) من موقع على الإنترنت : www.cipe.org
(15) من موقع على الإنترنت : www.oid-ido.org
(16) من موقع UNIDO على الأنترنت : www.exchangeunido.org
(17) من موقع على الإنترنت : www.oecd.org
(18) من موقع على الإنترنت : www.eduscol.education.fr
(19) El- moustafa bouazzaoui . employ et creation des PMEau maroc oriental . internite cit .www.solidarite.developpe.free.fr
(20) من موقع على الإنترنت : www.fduscol.education.fr
(21) آلن ديفيد سميث . عولمة الفقر والارتباط الجوهري بين الديمقراطية والتنمية في دول العالم الثالث . من موقع على الإنترنت : www.majlesalommah.net
(22) من موقع على الإنترنت : www.generenieindustriel.imaroc.com
(23) من موقع على الإنترنت: www.youropinion.gov.sy
(24) دمدوم كمال . مرجع سابق .
(25) من موقع ال UNIDO على الإنترنت . مرجع سابق

---

* التعبير الصحيح هو الصغرى وليس المصغرة على اعتبار أن الصغرى أصغر الصغيرات
* يتم الاقتصار في هذه الدراسة على مؤسسات القطاع الصناعي دون مؤسسات القطاعات الأخرى